الأمم المتحدة

E/2004/L.18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 July 2004
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٤ (ب) من جدول الأعمال

نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة غايته تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس السيد ياشار أليف (أذربيجان)، استناداً إلى مشاورات غير رسمية

نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة غايته تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى مقرره ٢٨٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي تقرر بموجبه أن ينظر، في جزئه المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠٠٤، في الموضوع المعنون ''نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة غايته تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا''،

130704 130704 04-42252 (A)

إذ يؤكد مجددا الإعلان الوزاري في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠٣[(١)]،

إذ يشير إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية[(٢)]، ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الكبرى التي تعقدها الأمم المتحدة، والدورات الاستثنائية ذات الصلة التي تعقدها الجمعية العامة،

إذ يشير أيضا إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات، الذي اعتمد في روما في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢[(٣)]،

إذ يؤكد مجددا برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[(٤)]،

إذ يكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وينبغي العمل على تحقيق التنمية الريفية من خلال اتباع نهج متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني وينطوي على سياسات وبرامج يدعم بعضها بعضا. والذي ينبغي أن يكون متوازنا ومحدد الأهداف وملائما للحالات المعينة ومملوكا محليا ويعكس أوجه التآزر وروح المبادرة على الصعيد المحلي ويستجيب لاحتياجات السكان الريفيين،

إذ يسلم أن التنمية الريفية مسؤولية تقع على عاتق كل بلد على حدة وتنبني على مدى توفر بيئة وطنية مواتية. **وإذ يؤكد** مجددا أن تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية يعد عنصرا هاما لدعم فعالية الجهود الإنمائية الوطنية، بما في ذلك جهود التنمية الريفية، التي ينبغي أن تجمع بين توفير سياسات فعالة ومتسقة وكفالة حكم سديد ومؤسسات مسؤولة على الصعيدين الوطني والدولي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية. ولا بد لمحاربة الفقر في الأرياف من كفالة نمو اقتصادي قوي وذي قاعدة واسعة ومنصف للجميع، فضلا عن تنمية الموارد البشرية،

---

(١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٥٨، الملحق رقم ٣ (A/58/3) ، الجزء الأول، الفصل الثالث، الفقرة ٣٥.

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٣) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد خمس سنوات، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/51/499، المرفق.

(٤) A/CONF.191/11.

١ - **يحيط علما** بتقرير الأمين العام عن نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة غايته تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا[٥]؛

٢ - **يلاحظ** الجهود التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في إدماج التنمية الريفية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ويدعوها إلى تعزيز المزيد من دمج هذا النهج في أنشطتها التنفيذية وأنشطتها الأخرى، لتعزيز كفاءة استغلال الموارد ومواصلة العمل، ضمن ولاياتها، لتحقيق هذه الغاية، ويؤكد في هذا المجال إلى الحاجة إلى قيام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة بتقديم الموارد الملائمة لتعزيز التنمية الريفية المتكاملة؛

٣ - **يدعو** إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بين الوكالات التي يقع مقارها في روما، وخاصة على الصعيد القطري على أساس التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدعم استراتيجيات التنمية الوطنية وتعزيز تعاونها مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية؛

٤ - **ويقر** بزيادة مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية مؤخراً للتنمية الريفية والزراعة ويحث البلدان المتقدمة النمو، التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على النحو الذي أكد مجددا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، **ويشجع** البلدان النامية على الإفادة من التقدم المحرز في كفالة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية في العمل على بلوغ الأهداف والمقاصد الإنمائية. **ويقر** بجهود جميع الجهات المانحة، **ويثني** على المانحين الذين فاقت تبرعاتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الأهداف المحددة، أو بلغتها أو زادت اقترابا منها، **ويؤكد** على أهمية إجراء دراسة للوسائل والجداول الزمنية من أجل تحقيق الأهداف والغايات؛

٥ - **ويدعو** المؤسسات المالية الدولية والإقليمية على مواصلة تحسين دعمها لبرامج القضاء على الفقر في الأرياف والتنمية الريفية في البلدان النامية، بما في ذلك حشد الاستثمار العام والخاص، فضلا عن تحسين القدرة على الحصول على الائتمانات لإقامة الهياكل الأساسية الريفية الضرورية للنهوض بالإنتاجية وتحسين الوصول إلى الأسواق

(٥) E/2004/58.

والمعلومات، **ويدعو** إلى اتخاذ إجراءات لتيسير إنشاء وتعزيز المؤسسات المالية الريفية، بما في ذلك مرافق الائتمان الصغير والتوفير والتأمين والمشاريع التعاونية الهادفة إلى تحقيق التنمية الريفية، فضلا عن إنشاء الرابطات المهنية والمؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد **يؤكد** على أهمية السنة الدولية للائتمانات الصغيرة (٢٠٠٥) كمنبر لتعزيز هذه الأهداف؛

٦ - **يدرك** أنه على الرغم من الجهود الجادة التي بذلت لإحراز التقدم، لا تزال هنالك مسائل هامة معلقة فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية[٦]، المعتمد في الدوحة، وخصوصا ما يتعلق منها بالالتزامات المقطوعة والمتصلة، في جملة أمور، بإجراء مفاوضات شاملة من أجل تحقيق تحسن ملحوظ في الوصول إلى الأسواق. وفي مجال الزراعة، ودون حكم مسبق على نتائج المفاوضات، هناك حاجة إلى تخفيض جميع أوجه الإعانات المقدمة للصادرات بهدف إلغائها تدريجيا وخفض الدعم المحلي المشوه للتجارة إلى حد كبير وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق. وأن شروط المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية يجب أن تشكل جزءا لا يتجزأ من المفاوضات وأن تأخذ في الاعتبار على نحو كامل احتياجاتها الإنمائية تمشيا مع ولاية الدوحة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وإن الشواغل غير التجارية ستؤخذ كذلك في الاعتبار في المفاوضات على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بالزراعة، استناداً إلى الفقرة ١٣ من إعلان الدوحة الوزاري، ويحث منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك، منظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد على تقديم المزيد من المساعدة الفنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات إلى البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا؛

٧ - **ويسلم أيضا** بتأثر البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بتقلبات السوق، ويدعو منظومة الأمم المتحدة إلى دعم جهودها المبذولة لتنويع صادراتها والقيمة المضافة كوسيلة لزيادة إيرادات الصادرات، بما في ذلك من خلال الدعم لتمكين البلدان النامية من اتخاذ تدابير ملائمة وضرورية لتلبية المعايير تمشيا مع أحكام منظمة التجارة العالمية وتحسين معدلات التبادل التجاري ومواجهة أثر عدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية؛

٨ - **يشدد** على الحاجة إلى تعزيز وتوسيع قدرة حصول البلدان النامية على التكنولوجيات المناسبة والمراعية للفقراء وزيادة الإنتاجية، **ويؤكد** على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لزيادة الاستثمار في البحوث الزراعية، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة، وإدارة الموارد

(٦) A/C.2/56/7، المرفق.

الطبيعية، وبناء القدرات. **ويشجع** منظومة الأمم المتحدة على تعزيز دعمها المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛

٩ - **يؤكد** مجددا أن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية أساسيتان لتطبيق نهج متكامل في مجال الأمن والسلامة الغذائيين بطريقة مستدامة من الناحية البيئية. **ويسلم** بأهمية الدور الذي يضطلع به السكان الريفيون في إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، **ويدعو** إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز إدارة الموارد الطبيعية على نحو سليم بيئيا؛

١٠ - **يؤكد من جديد أيضا** الحاجة إلى تحسين الوصول إلى خدمات وموارد الطاقة، على أن تكون موثوقة وفي المتناول ومستدامة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية وسليمة من الناحية البيئية، مع مراعاة الخصوصيات والظروف الوطنية، من خلال وسائل مختلفة، كتحسين تجهيز الأرياف بالكهرباء واتباع اللامركزية في نظم الطاقة، وزيادة استعمال مصادر الطاقة المتجددة، واستعمال وقود سائل وغازي أنظف، وتحسين فعالية الطاقة، وكذلك عن طريق تكثيف التعاون الإقليمي والدولي، وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين وكالات منظومة الأمم المتحدة، لدعم الجهود الوطنية، في جملة أمور، من خلال بناء القدرات، والمساعدة المالية والتكنولوجية وآليات التمويل المبتكرة، بما فيه على الصعيدين الصغير والمتوسط الحجم، مع التعرف على العوامل المحددة المؤدية إلى تيسير وصول الفقراء إليها؛

١١ - **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء حالات العجز في الأغذية وحالات الجوع الخطيرة التي تواجه ملايين البشر، خاصة في أفريقيا، **ويقر** بأن الأمن الغذائي يمثل شاغلا عالميا، **ويشدد** على أهمية تحسين آليات منع المجاعات وتحقيق الأمن الغذائي على المدى البعيد فضلا عن الاستجابة لاحتياجات العون الغذائي الطارئة؛

١٢ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، والتصدي لأسباب التصحر وتدهور الأراضي للحفاظ على الأراضي واستصلاحها، فضلا عن مكافحة الفقر الناجم عن تدهور تلك الأراضي؛

١٣ - **وإذ يدرك** أن سد الفجوة الرقمية سيتطلب التزاما قويا من جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، **ويشجع** وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على بذل جميع الجهود لمساعدة البلدان النامية في تجاوز الفجوة الرقمية وتعزيز

استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية؛

١٤ - **وإذ يقر** بالأثر المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية على المجتمعات، **ويدعو** هيئات الأمم المتحدة، وخاصة الوكالات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والشركاء في التنمية، إلى اتخاذ مزيد من التدابير لزيادة إدماج شواغل الفيروس/الإيدز في التخطيط للتنمية الريفية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والأنشطة الإنمائية متعددة القطاعات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المنظور الجنساني؛

١٥ - **يدعو** المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة التي تعنى بمسائل التنمية إلى تعزيز تعاونها في تناول مسألة تمكين نساء الريف وتلبية احتياجاتهن الخاصة ودعم ذلك في برامجها واستراتيجياتها؛

١٦ - **يشدد** على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تحسن تنسيقها في دعم الجهود الوطنية لزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، خاصة بالنسبة للأطفال من الفتيات، وتوفير تعليم جيد النوعية لفقراء الريف، في جملة أمور، عن طريق تعبئة الموارد المالية والتقنية اللازمة، بما في ذلك الاستخدام الكامل للمنهجيات والتكنولوجيات الحديثة، فضلا عن إنشاء أنظمة التعلم من بُعد؛

١٧ - **وإذ يقر** بأهمية العمالة لتحقيق نمو مؤاتٍ للفقراء في المناطق الريفية، **ويشجع** منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، على إدماج العمالة في سياساتها للاستثمار واستراتيجياتها للحد من الفقر، بما فيها السياسات والاستراتيجيات التي تركز على تنمية المناطق الريفية؛

١٨ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية في جهودها لتعزيز حصول فقراء الريف على الأصول المنتجة، وخاصة الأرض والمياه، بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

١٩ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعم برامج بناء القدرات وتبادل الخبرات من أجل التنمية الريفية عن طريق آليات معززة للتنسيق وتبادل المعلومات مثل شبكة منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي؛

٢٠ - **يشدد** على أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، حيثما كان ذلك ملائما، بغية تعزيز اتخاذ نهج متكامل إزاء التنمية الريفية **ويطلب** إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي، وخاصة التعاون من أجل تقاسم أفضل الممارسات؛

٢١ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى اتخاذ تدابير لمواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي في مجال التنمية الريفية وفي هذا الصدد **يؤكد** الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين هيئات المنظومة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب؛

٢٢ - **يلاحظ** عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الشراكات **ويرحب** بما تحقق على الصعيد الميداني من إقامة العديد من الشراكات، من أجل التنمية الريفية المستدامة، بمشاركة مختلف وكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني عموما، **ويشجع** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز الشراكات على الصعيدين الوطني والدولي وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.